

التجار تعد ثالث أكبر نشاطً جرميً في العالم بعد جريمة التجار بأسلحة و المخدرات ، وأن أرباح استغلال النساء و الأطفال جنسياً من خالل تجارة البشر تقدر بنحو 28 مليار كما ذكرت الدراسة أنه وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدوليَة ، و تعود في نظرنا العوامل التي تسهم في انتشار هذا النوع من الجرائم هي عوامل ترتبط بالضحايا خاصة تزايد عدد النزاعات المسلحة غير و يتنافى هذا النوع من الإجرام مع أبسط القواعد الإنسانية و مع قيم و أخالقيات الشعوب، التجار بالنساء و الأطفال حيث تستغل النساء بصفة رئيسية في و هناك العديد من الطرق تستخدمها المنظمات إلجرامية الاستقطاب النساء و الأطفال منها وعده و أجل حجم و هول هذه الظاهرة نص مشروع اتفاقية ألمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول) على هذه الجريمة ، باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في "باليرو" سنة 2000 ، وبخاصة النساء و الأطفال والسيما ضرورة تأكيد احترام حقوقهم الأساسية المعترف بها دولياً مع الأخذ بالاعتبار الصكوك الدولية المختلفة التي تشمل على قواعد و أحكام منها اتفاقية التجار بالأشخاص و استغلال بقاء الغير الصادرة في ديسمبر 1949 في هذا الشأن، هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها على تجريم النشطة إلجرامية المتعلقة بإلتجار بالأشخاص، من الجرائم التي يتعين فيها تسليم مرتكبيها أو محاكمتهم إن كان تشريع الدولة اليس يسمح بتسلیم رعاياها و في نص المادة و ال يعتد ببرضاء الشخص ضحية التجار في كافة صور الاستغلال متى استخدمت فيها الوسائل المبينة - أو السخرة أو الخدمة كرها، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو استقبال الأشخاص عن طريق بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى تخص التجار في هاتين الفئتين الضعيفتين في المجتمع، الأطفال في النزاعات المسلحة لعام 2000 ، و استغلال دعارة الغير الصادرة عن قرار الجمعية العامة لألمم المتحدة 317) د - 4 (المؤرخ في